ديوانية: دور أساليب حل النزاع السلمية في الوقاية من التطرف العنيف

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، شباط 2021

تأتي هذه الورقة كنتاج لديوانية بعنوان "دور أساليب حل النزاع السلمية في الوقاية من التطرف العنيف". مبادرة ديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال افريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة في برامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من محافظات إربد والكرك والزرقاء.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الإتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

إعداد: روعة معمر

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2021©
صنع في الأردن

جدول المحتويات

ديوانية: دور أساليب حل النزاع السلمية في الوقاية من التطرف العنيف..... 2
النزاع: تعريفه ومراحله ومقارنة بين النزاع الدولي والنزاع بين الأفراد 3
طرق حل النزاع من وجهة نظر العلوم السياسية..... 3
دور الإعلام في تأجيج أو حل النزاعات..... 4
دور حل النزاعات المجتمعية في الوقاية من التطرف العنيف 5
مداخلات المشاركين/ات..... 6

ديوانية: دور أساليب حل النزاع السلمية في الوقاية من التطرف العنيف

نفذ فريق معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا القائم على إدارة "شبكة المدن القوية" في الأردن يوم الجمعة الموافق 15 من شهر كانون الثاني /يناير جلسة حوارية "ديوانية" عبر تقنية زوم تحت عنوان: "دور أساليب حل النزاع السلمية في الوقاية من التطرف العنيف". شارك في الديوانية مشاركين من جهات أهلية ودينية ومدنية متنوعة، قدموا خلالها استعراضًا لبعض المفاهيم المتعلقة بحل النزاعات الفردية والدولية وأهم التهديدات التي يعاني منها المجتمع والتي قد تدفع بمكوناته للإتجاه نحو العنف والتطرف وخاصة دور الإعلام في هذه العملية. قام المتحدثين بوضع عدد من التوصيات السياساتية المتعلقة بهذا الشأن. قام فريق المعهد بصياغة محاور الجلسة واختيار المتحدثين بناءً على توصيات قدمتها شبكة الوقاية المجتمعية في الزرقاء، وقام بتيسير الجلسة ضابط ارتباط شبكة الوقاية المجتمعية في محافظة الزرقاء الأستاذ محمد نايف الزواهرة.

إن العمل على حل جذور المشكلات قبل تفاقمها يعد من أهم الممارسات التي قد تساهم في الحد والتخفيف من آثارها. لذلك، فإن الترويج لقيم التسامح والعدالة والعيش المشترك والقضاء على كافة أشكال التهميش والظلم أصبح ضرورة ملحة خاصة في ظل ما يعيشه العالم اليوم من توتر سواء في المجالات الاقتصادية أو العلاقات الدبلوماسية أو النزاعات الدولية والإقليمية بمختلف أشكالها. المنطقة العربية تحديداً على صفيح ساخن مما بتطلب عدم الاستهانة بأي خلاف أو نزاع مجتمعي واتخاذ منهجية سلمية في حل المشكلات المجتمعية كإجراءات استباقية وقائية. [1] كما أن للإعلام وانفتاح العالم على بعضه نتيجة للتطور التكنولوجي سلبيات كما له من ايجابيات، فقد أصبحت هذه الأدوات ذات اهتمام من قبل الجماعات المتطرفة لنشر ايدولوجياتها المتطرفة والعنيفة على نطاق واسع. فتقوم باستغلال أي ثغرة قد تصل فيها لكيان المجتمع لتأجج النزاعات وتضربها في مقتل، ومع تزايد خطورة هذه الأدوات يتعاظم دور الإعلام وتزداد مسؤولياته كأداة لنشر السلم المجتمعي وسد تلك الثغرات.[2]

يستعرض هذا الملخص السياساتي أبرز النقاط التي قدمها المتحدثين خلال الديوانية، ويوثق الملاحظات التي وردت من قبل المشاركين وأعضاء شبكات الوقاية المجتمعية في ثلاث محافظات أردنية: اربد والكرك والزرقاء. وقد تم تصنيف محاور الديوانية إلى أربعة:

1. النزاع: تعريفه ومراحله ومقارنة بين النزاع الدولي والنزاع بين الأفراد،
2. طرق حل النزاع من وجهة نظر العلوم السياسية،
3. دور الإعلام في تأجيج أو حل النزاعات،
4. دور حل النزاعات المجتمعية في الوقاية من التطرف العنيف.

يشار إلى أن مبادرة "ديوانيات" هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة في برامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من المحافظات المشمولة في المشروع. من الجدير بالذكر أن شبكة المدن القوية هي إحدى برامج معهد الحوار الاستراتيجي المدعومة من الحكومة الهولندية ويتم إدارتها بالأردن – وبالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية – من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

[1] .صون *السلام والأمن الدوليين، الوساطة وتسوية النزاعات* .الأمم المتحدة, 2018 .https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.8334 .

[2]. دليل مرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف. الأمم المتحدة: مكتب مكافحة الإرهاب, 2018 .
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/sites/www.un.org.counterterrorism.ctitf/files/UNOCT_PVE_Reference_Guide_Arabic.pdf.

ممثلاً عن شبكة الوقاية المجتمعية في الزرقاء، تناول الدكتور أيمن العمري، الحاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة العلوم الاسلامية وباحث في التنمية الدولية من جامعة ناغويا في اليابان وهو حاصل أيضاً على جائزة الدولة التقديرية في حقل السياسة، المحاور التالية:

النزاع: تعريفه ومراحله ومقارنة بين النزاع الدولي والنزاع بين الأفراد

وأشار الدكتور أيمن العمري إلى عدد من النقاط نوردها كما جاءت، وهي:

- النزاع يعرف علمياً على أنه حالة أو وضع معين يكون ناتج عن تضارب في المصالح على قضية خلافية معينة، وهذا التضارب يرافقه اختلاف في وجهات النظر بين طرفين أو أكثر ويسعى الأطراف المعنية في النزاع إلى تغيير الوضع القائم مما يدخلنا في حالة النزاع، وهذا هو المفهوم المبسط او الإجرائي لمفهوم النزاع الدولي.

- يجب التمييز بين بعض المفاهيم كمفهوم الصراع والتنافس، والاختلاف الجوهري هو أنه في الصراع يتم استخدام أساليب عسكرية ويكون عنصر العنف متوفر. كما ويجب التمييز بين مفاهيم الخلاف والاختلاف، حيث أن الاختلاف هو مفهوم إيجابي يدل على التنوع أما الخلاف فهو مفهوم سلبي؛ لأنه قد يميل إلى تدمير الآخرين أو عدم قبولهم.

- مقاربة بين النزاع الدولي والنزاع بين الأفراد:
إن التشابه بينهما يكمن في مفهوم النزاع ومراحله فهي لا تختلف في النزاع الفردي عنها في النزاع الدولي. كما أن الأفراد هم المكون الأساسي للدولة، فلا يوجد دولة بلا أفراد؛ ولهذا السبب يكون تأثير الأفراد ملحوظاً على الدولة. أما بالنسبة للاختلاف، فيأتي من اختلاف المجتمع الدولي أو المحلي عن الدولة نفسها، وهذه النقطة هي التي انتجت النزاع بين الدولة والنزاع بين الافراد، فالمجتمع الدولي كما يعرفه علم العلاقات الدولية هو مجتمع أفقي وليس مجتمع رأسي (تعتبر أحياناً فوضى منظمة) أي أنه لا يوجد سلطة تعلو سلطة الدولة وبالتالي فهو مجتمع من متساويين والاختلاف يكون مجرد اختلاف بالقوة وأنه لا يوجد سلطة كاملة في المجتمع الدولي، بينما المجتمع الداخلي في الدولة نفسها هو مجتمع رأسي، بمعنى أنه هناك أفراد وهناك سلطات للدولة ممثلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تفوق أي فرد وأي مجموعة في الدولة والدولة تحتكر القوة في المجتمع المحلي وهي أهم ميزة في الدولة.

طرق حل النزاع من وجهة نظر العلوم السياسية

وتحت هذا العنوان، نورد ما قام الدكتور أيمن العمري بالحديث عنه كما جاء في مجموعة من النقاط وهي:

- طرق حل النزاع دولياً وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين طرق حل النزاع بين الأفراد ودورها في الوقاية المجتمعية:

1. *تسوية من طرف واحد (Passive Settlement):*
عندما ينسحب أحد الأطراف من النزاع وتكون لها حسابات الربح والخسارة وكلفة المعركة تقع على هذا الطرف.
2. *تجنب الصراع (Avoidance):*
عندما يقوم الطرفين المشاركين بالصراع بالانسحاب من تلقاء أنفسهم.

وهذه الطرق هي سلمية وتم استخدامهم في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بسبب حجم الدمار الذي كان متوقعاً لو تطورت هذه الحرب لحرب ساخنة أو مواجهة مباشرة بين الطرفين. وهناك أمثلة عديدة كأزمة الصواريخ الكوبية وأزمة الصواريخ التركية.

وأشار الدكتور على أهمية تبني النقاط سالفة الذكر في ورقة السياسات لأهمية ترسيخها في المجتمع، وأكد على أهمية نشر فكرة تسوية النزاع قبل حدوث الأزمة. وأشار إلى تبني هذا النهج في حل النزاعات بين الأفراد للوصول لمجتمع قوي ومتماسك ضد مفاهيم العنف والتطرف. وقد يكون هذا هو معيار تحضر عند الشعوب حيث يجب أن ننشر ثقافة التجاوز والتسامح عن كثير من المشاكل البسيطة التي قد تتطور لتتحول لأعمال تطرف عنيف قد تصل للقتل.

3. *الطرق الوسطى أو الطرق التوفيقية (Compromise) :*

هي طرق دبلوماسية تتمثل بالتفاوض: مفاوضات مباشرة أو الوساطة أو طرق قانونية، وهي أيضاً من الطرق السلمية.

تتشابه النزاعات الدولية مع النزاعات الفردية في الثلاث نقاط السابقة، وتكمن الاختلافات في أن هناك ما يسمى بالتحكيم في العلاقات الدولية، وهو ملزم ويشترط موافقة الطرفين ويختلف عن الشكوى لمجلس الأمن أو للأمم المتحدة ويوازيه بالنزاعات الفردية الشكوى للجهات القضائية ولكن الفرق أنه عندما يتم الشكوى على طرف في النزاع الفردي لن تكون بحاجة لأخذ موافقته وهذا فرق جوهري بين حل النزاع الدولي وحل النزاع بين الأفراد. هناك أيضاً اختلاف آخر يتعلق باستخدام القوة، وهي نقطة مهمة جداً ذات فرق جوهري كبير بينهما؛ فاستخدام القوة في العلاقات الدولية مقبول حيث هناك قانون للحرب واتفاقيات تؤطر العملية وتنظمها، بينما استخدام القوة بين الأفراد مجرّم ولا يجوز وله عقوبات.

4. *تسوية عن طريق طرف ثالث :*

وهي تختلف عن الوساطة، حيث يستخدم فيها الطرف الثالث القوة أو التهديد أو نفوذ معين لتسوية النزاع. وهناك العديد من الأمثلة، أهمها عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحل الصراع بين العراق والكويت وقام الإتحاد السوفييتي بإنهاء العدوان الثلاثي على مصر.

وآخر طريقتين لحل النزاعات لا يمكن استخدامهما في حل النزاعات بين الأفراد.

وفي تغطية المحور الإعلامي، تحدثت الأستاذة عطاف الروضان، إعلامية ومدربة متخصصة في الإعلام المجتمعي التنموي وتمكين المرأة عبر الاعلام، حاصلة على بكالوريس في الحقوق من الجامعة الأردنية. مديرة راديو البلد ومديرة المشاريع في شبكة الإعلام المجتمعي، ومدربة متخصصة في مبادئ الكتابة المتخصصة، الجندر، الإعلام للتمكين والحلول في شبكة الإعلام المجتمعي. حائزة على جائزة الريادة التحريرية للنساء في الأخبار عن المنطقة العربية لعام ٢٠٢٠، في المحاور التالية:

دور الإعلام في تأجيج أو حل النزاعات

وتحت هذا المحور كانت أبرز الملاحظات التي أوردتها الأستاذة عطاف كما يلي:

- أشارت أن هذا الموضوع بالغ الأهمية للأردن تحديداً والمنطقة العربية والعالم. فاذا أهم معاقل الديمقراطية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ ينتشر فيها خطاب الكراهية والعنصرية في الفترات الأخيرة فما بالكم في دول العالم الثالث أو الرابع أو الخامس. لقد اتجهت أنظار العالم كله على ما حدث في البيت الأبيض لتترقب القادم، وبعدما استاطعت السلطات القوية القائمة على أسس تاريخية وقانونية وتشريعية أنها تتماسك وتمتص الإشكالية التي حصلت.

أشارت الأستاذة عطاف إلى أنها تؤمن أن أهم ما أنقذ ديموقراطية أمريكا، رغم الهزة التي حصلت، هو الآتي:

1. مؤسسة قضائية مستقلة تماماً،
2. مؤسسات إعلامية مستقلة ومهنية،
3. وجود مظلة القانون.

وجود هذه العوامل الثلاث تجنب الدول الإنحدار كما تجنبته الولايات المتحدة الأمريكية للحظات كانت قد فقدت السيطرة فيها برغم فترات معينة تهدد فيها السلم المجتمعي بسبب سيطرة رأس المال على بعض وسائل الإعلام وبث رسائل عنصرية وخطاب كراهية واقصائي لمكونات المجتمع الأمريكي المتعدد الخلفيات العرقية والاجتماعية والثقافية.

- إننا نحتاج اليوم في الأردن لإعلام مستقل خاصة في ظل التنوع الموجود في المجتمع الأردني بخلفياته المختلفة ولاجئيه وسكانه الأصليين والمواطنين من الضفتين والأصول الشركسية والقوقازية وغيرها. ولهذا بدلاً من التضييق على الإعلام يجب إعطاؤه الحرية للحديث والنشر. ودور الإعلام هنا لا بد أن يكون مهني يميز المصطلحات ولا يخلط بينها لتجنب خلق الأزمات. فمثلاً عند انتشار خبر أن هناك مشاجرة في منطقة في الزرقاء على سبيل المثال ويتم كتابة أسماء أطراف المشاجرة والأسباب فهنا يكون الإعلام قد خلق شرخ مجتمعي، لذلك يجب على الإعلاميين معرفة كيفية كتابة الخبر والمعلومة حتى لا يشعر الأفراد أن المجتمع مهدد. إن ما يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي من أساليب نشر الأخبار قد سحب البساط من تحت الإعلام المهني والمتزن بشكل كامل، فلم يبقى أمام الإعلام التقليدي أي فرصة أمام الكم الهائل من المعلومات والانفتاح الواسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ لأن الخبرعلى هذه المواقع لا يقتصر فقط على الوكالة الناشرة للخبر وإنما هناك التعليقات التي تلعب دوراً في تأجيج الصراع والنزاع حيث أن الأفراد عندما يتناقلون الأخبار يتأثرون بأحكامهم الفردية وخلفياتهم الاجتماعية أو الدينية، على عكس الإعلامي أو الصحفي المتخصص في كتابة الخبر وكيفية نشره وتداوله. لهذا يجب أن نعيد للإعلام المهني دوره في حفظ السلم المجتمعي.

دور حل النزاعات المجتمعية في الوقاية من التطرف العنيف

- يجدر الإشارة أولاً لمفهوم الإعلام المجتمعي الذي يلعب دوراً كبيراً في حل النزاعات المجتمعية وبالتالي الوقاية من التطرف العنيف، وهو عبارة عن مجموعة من الإعلاميين الذين تبنوا فكرة أن يكون إعلامهم إعلام مستقل عن الإعلام الرسمي والتقليدي والتجاري وإعلام الترفيه وامتهنوا إعلام هدفه خدمة القضايا المجتمعية عبر منصات إعلامية لجهات أو مؤسسات تابعة لأقاليم معينة مثال على ذلك مشروع هنا الزرقاء المخصص لقضايا مجتمعية في مدينة الزرقاء يطرحها إعلاميين من نفس أبناء المنطقة لأنهم أدرى بأولوياتهم ومشاكلهم. أما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي، فكل شخص يمتلك جهاز ذكي موصول بالإنترنت لديه منصة إعلامية يمكنه من خلالها بث محتوى قد يهدد السلم المجتمعي.

- إن مصطلح إعلام السلم المجتمعي ليس جديداً فقد كان موجوداً من سبعينيات القرن الماضي ولكنه لم يعد متداولاً الآن بسبب الحيرة والتشتت في إعلام اليوم. إن للإعلام دوراً مهماً في حل النزاعات المجتمعية التي بدورها تعمل على الوقاية من العديد من أشكال التطرف العنيف، حيث أن دور الإعلام يتعدى نقل الخبر إلى حماية المجتمع من المعلومة إذا كانت خطيرة أو مضللة، لأن هذه الأخبار أو الشائعات قد تهدد السلم المجتمعي خاصة عن طريق منصات التواصل الاجتماعي، لذلك فالجماعات المتطرفة تجد هذه المواقع ملعباً لا يمكن لأحد أن يغلبها فيه حتى الدول رفعت مستوى حرفيتها بما يتعلق بهذه المنصات للوصول لهذه الجماعات المتطرفة. لهذا تكون عادة هذه المواقع خطرة وبيئة خصبة لبث محتوى يهدد السلم المجتمعي والوسطية والإعتدال فيمكن استخدامها مثلاً لغايات التجنيد مما يضرب أساسيات السلم المجتمعي والثقة بين الحكومة والأفراد والثقة بين أفراد المجتمعات نفسها. ولهذا

السبب يعتبر الإعلام وسيلة حماية للمجتمع من الجهل عن طريق اعطاؤه المعلومة الصحيحة وتقديم الرأي والرأي الآخر ونقل قصص النجاح لتعزيز التماسك المجتمعي والوقاية من الفكر المتطرف. وحتى يعتبر الإعلاميين داعمين وصانعين للسلم المجتمعي يجب أن يشرحوا المشكلة بموضوعية ويعرضوا آراء الطرفين ويطرحوا الحلول أيضاً ويساهمون في دعم مؤسسات الحكم المحلي على اعتبارها الخط الأساسي والأول للدفاع عن سلطة الدولة وتماسك المجتمع ورفع الثقة بين الحكومة وصناع القرار وما بين المواطنين.

مداخلات المشاركين/ات

علاوةً على ما سبق من المتحدثين، فقد كان هناك مداخلات قيّمة تم تقديمها من قبل المستمعين/ات والمشاركين/ات في الجلسة الحوارية يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- السيدة أمل السعيد:

قالت السيدة أمل أن الثقة بين المواطنين وأصحاب القرار تعمقها العدالة الاجتماعية وليس الإعلام، وردت الأستاذة عطاف الروضان مشيرة إلى أنها تتفق معها ولكنها ترى أنه من أحد أهم أدوار الإعلام إعادة الثقة بين الطرفين عن طريق بيان دور المؤسسات الوطنية وأين يكمن التقصير وإبراز النجاحات أيضاً. وقالت الأستاذة عطاف أنه يجب عدم استخدام سياسة لوم المؤسسات وتوجيه أصابع الاتهام بهدف جلب أكبر عدد من المتابعين لأن حالة الحراب بين الحكومة والمواطنين غير صحية وهذا هو دور الإعلام. أما بالنسبة لدور الحكومة فهو يختلف سواء عن طريق التركيز على العدالة الاجتماعية أو غيرها.

- الأستاذ علي الصعوب:

أشار أن الموضوع أخذ بعداً دولياً وليس اجتماعياً، ورد الدكتور أيمن قائلاً أن الموضوعان متداخلان وقال أيضاً بأن المفكرين اليوم بدأوا بالكتابة عن عولمة العنف أي أن العنف أصبح ظاهرة عالمية وهناك تداخل بين العنف الدولي والعنف بين الأفراد وانعكاسه بينهم وهي نقطة مهمة وقال الدكتور أيمن أن جلالة الملك عبدالله الثاني - حفظه الله ورعاه- نبّه أن القضايا الأساسية في الشرق الأوسط مثل القضية الفلسطينية كان أحد أسبابها العنف والإحباطات التي نشأت بين أفراد المجتمع وهو شيء واقعي. أن المشاكل الأساسية بين الأفراد في إقليم ما إذا لم تحل بطريقة سلمية سوف تنعكس بطريقة أو بأخرى على الأفراد ومجتمعاتهم، فمثلاً في العراق كان الصراع دولي وانتهى بصراع بين الأفراد. وجائحة كورونا بدأت في بلدة في الصين وانتقلت لكافة الدول. وهذا جزء من أن العالم أصبح قرية صغيرة فكل أنواع العنف والفكر المتطرف أصبح من السهل تناقلها محلياً ودولياً؛ لأن الفاصل بين ما هو دولي وما هو محلي قد تضاءل بسبب التطور التكنولوجي. ولهذا بدأ بالحديث عن مقدمة في النزاعات الدولية ومن ثم الفردية.
وأضاف الأستاذ علي إلى أننا أصبحنا اليوم نرى ظاهرة التطرف العنيف في العديد من المجالات سواء في السياسة أو الرياضة.. الخ وما يعنينا في هذا الموضوع هو كيف نجعل من مدننا مدن قوية ونشر أساليب حل النزاعات بطريقة سلمية. ويوجب رصد لظواهر التطرف العنيف ليتم على أساسها إعداد دراسات بحثية على هذه الأسباب ودوافعها. إن غياب العدالة والمسائلة دفع العديد من الشباب لمرحلة السخط مما أوصلهم لموجة قد تصعد بهم لطريق يدفعم للجوء للعنف والانتقام. فإن نشر ثقافة الحوار والعدالة وتقبل الآخر هي عوامل وقاية في هذه الحالة لتكون مدننا قوية يعيش فيها الأفراد براحة وأمان بعيداً عن التطرف.

- السيدة تماضر المعايطة:

أيدت ما قاله الدكتور أيمن العمري وأشارت أنه في علم النفس الإعلامي يوجد عدة عوامل تؤثر على نفسية الفرد ومنها الرسائل الضمنية التي تؤثر لاشعورياً على الأفراد فمثلاً رؤيتنا للمحتوى الإعلامي للدول الأخرى خاصة الأحداث العنيفة منها تؤثر على الأفراد بشكل كبير خاصة على الأجيال الجديدة فينشأ لديهم نزعات عنيفة. أشارت أيضاً أنه حتى على مستوى الرسوم المتحركة التي يتابعها الأطفال تحتوي على رسائل ضمنية تعزز العنف بطريقة تراكمية تُبنى شيئاً فشيئاً وقد تتحول لممارسات عنيفة خطيرة. وقد أثنت الأستاذة عطاف الروضان على ما قالته تماضر وأكدت على نقطتين:

- أهمية إعادة تمكين وتأهيل الإعلاميين والإعلاميات حالياً في ظل المعطيات التي انخفض فيها السقف الإعلامي بشكل كبير؛ حتى يستطيعوا التمييز واستخدام اللغة المهنية التي تزرع الثقة وتفند الشائعات والخبر الكاذب ومنع تداوله لأن السلم المجتمعي قد يهدد بسبب خطاب الكراهية والعنصرية والإقصاء والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية، ودور المؤسسات الإعلامية في موضوع العدالة الاجتماعية يقتصر على رفع الوعي وصياغة وتوجيه الرأي العام ودور الدول يمتد ليشمل التشريعات والقوانين والتطبيق لهذه العدالة الاجتماعية.

- ضرورة البدء في المجتمع مع الأطفال وتعديل المناهج للصفوف الأربع الأولى، حيث أن التعليم يعاني من مشكلة غياب المناهج عن الواقع المعاش وتسارع الثورة المعلوماتية الحالية التي تسود العالم. فيجب زرع قيم العدالة والمساواة والحوار حتى يتعرف عليها اليافعين مبكراً. ودور الإعلام في هذه العملية هو المحافظة على المفاهيم وترسيخها.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo
www.wanainstitute.org